مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٦ ع١، ص ص: ١٣٣-١٤٧ (٢٠١٣م/١٤٣٤هـ)
DOI: 10.4197 / Islec. 26-1.7

الاقتصاد الإسلامي على مفترق الطرق؟
دعوة للحوار

فضل عبدالكريم البشير و عبدالرزاق سعيد بلعباس
معهد الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز- جدة – المملكة العربية السعودية
falbashir@kau.edu.sa و abelabes@kau.edu.sa

مقدمة

تقويم الأعمال ومراجعتها ظاهرة صحية، بل هي أمر مطلوب تستوجبه سُنّة التغيير نحو الأفضل، والأمة التي لا تراجع إنجازاتها أياً كانت، علمية أو عملية، تظل حبيسة الماضي، وأسيرة التقاليد، ومحاكاة الغالبين، فتجد نفسها في مؤخرة الأمم.

كانت الدعوة لمراجعة الفكر الاقتصادي مطروحة للنقاش منذ أكثر من عقد من الزمان[١]، وتمّ التركيز عليها بشكل كبير إبان الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في سبتمبر ٢٠٠٨م. فهاهو الاقتصادي الفرنسي أندري أورليون يشير في كتابه "إمبراطورية القيمة: إعادة بناء الاقتصاد"[٢]، إلى أن علم الاقتصاد يواجه

(1) Daniel Klein, *What Do Economists Contribute?*, New York: New York University Press, 1999.
(2) André Orléan, *L'empire de la valeur*: *refonder l'économie*, Paris: Seuil, 2011, p. 9.

أزمة معرفية حادة، فبدلاً من أن يكون دليلا للمجتمعات يوجهها نحو المزيد من الرشد والتبصر، صار مصدرًا للالتباس والخطأ. وأن الاخفاق النظري لعلم الاقتصاد لا ينحصر في اخفاق النموذج النيوكلاسيكي، بل يتمثل في التصور والفهم القاصر للسلوك والعلاقات الاقتصادية. وأن مسؤولية الاقتصاديين تتمثل في تقديم الخيارات المختلفة مع ربطها بالمنافع والمفاسد؛ ولكي يتم ذلك، ينبغي توفير التنوع الضروري في علم الاقتصاد بحيث لا ينحصر الاختيار في خيار واحد.

وتأكيداً لذات المعاني برزت دعوات مماثلة لمراجعة علم الاقتصاد انطلقت من مؤسسات علمية عريقة، كمدرسة لندن للاقتصاد ببريطانيا[٣]، وجامعة بازل بسويسرا[٤]، إضافة إلى مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين[٥] والإسبان[٦].

ولم تقتصر الدعوة للمراجعة والتقييم على حقل الاقتصاد التقليدي، بل امتدت إلى الاقتصاد الإسلامي أيضًا على المستوى المنهجي والنظري والتطبيقي. فعلى سبيل المثال، نظم المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ندوة بعنوان "المشكلات التي تعترض سبيل البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي" في ١٥ شعبان ١٤٠٦هـ. كما نظم المعهد العالمي للفكر الإسلامي في ١٠ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ ندوة بعنوان "المنهجية في الاقتصاد الإسلامي"، إضافة إلى ذلك أقام المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ندوة بعنوان "الحالة المعرفية الراهنة للاقتصاد الإسلامي

(3) London School of Economics, *The Future of Finance*: *The LSE Report*, 2006, http://www.futureoffinance.org.uk/

(4) The Center of Religion, Economics and Politics (ZRWP), *Basel Manifesto on the Economic Enlightenment*, the University of Basel, 4 November 2011, www.zrwp.ch /fileadmin/user.../basel_manifesto.pdf.

(5) "*Manifesto of the appalled economists*", Real-World Economics Review, issue No. 54, 27 September 2010, pp: 19-31, http://www.paecon.net/PAEReview/issue54/ Manifesto54.pdf.

(6) "*Economistsconfrontingthecrisis*", *www.Paecon.Net/Paereview/.../Manifesto54.Pdf.*

وتطويره"[٧] خلال الفترة ٧-٨ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ. وتلى تلك الندوة جهود علمية أخرى، كالمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الاسلامي الذي نظمه مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، خلال الفترة ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ، الموافق ١-٣ أبريل ٢٠٠٨م، بعنوان "ثلاثون عامًا من البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي"، وشارك فيه كوكبة من الباحثين البارزين من الرعيل الأول، فأشار الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي إلى أن مسيرة البحث في الاقتصاد الاسلامي ليست على مايرام، وأن الحماس الذي ساد في العقود الأولى من تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي قد تلاشى، كما أن أعداد طلاب الدراسات العليا المسجلين في الاقتصاد الإسلامي قد شهدت تراجعًا؛ وبدلا من الإقبال عليها، يتجه الطلاب إلى البحث عن مؤهلات مناسبة في مجال التمويل الإسلامي، متسائلاً عن مصير الفكرة العظيمة التي كانت تهدف إلى إيجاد نظام بديل للرأسمالية والاشتراكية قائلا: "هل استسلمت هذه الفكرة وخضعت لرغبة الانضمام إلى السرب والتغريد معه بشروطه؟"[٨].

ويرى الدكتور محمد عمر شابرا أن الاقتصاد الإسلامي لم يتقدم في الاتجاه الصحيح لمساعدة الدول الإسلامية في تحقيق الرفاه البشري بمعناه الشامل[٩].

ويشير الدكتور محمد أنس مصطفى الزرقا إلى أن البحث في الاقتصاد الإسلامي يعاني من ثلاث مشكلات أساسية؛ تتمثل الأولى في افتقاد المتخصصين

---

(7) 'Islamic economics: Current State of Knowledge and Development of the Discipline', Jeddah: IRTI, May 26-27, 2004.

(٨) **محمد نجاة الله صديقي** (١٤٢٩هـ) معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ضمن أعمال المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ج١، ص ص: ٣-١٨.

(٩) **محمد عمر شابرا** (٢٠٠٥م) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ودار الفكر بدمشق، ط٢، ص٤٢٧.

اختصاصًا مزدوجًا في الاقتصاد والفقه، والثانية في غموض أصول البحث في الاقتصاد الإسلامي، هل هي أصول الفقه أم أصول التحليل الاقتصادي المعاصر، أم هي مزيج من الإثنين؟، والثالثة في قلة الاهتمام بالقضايا التطبيقية الملحة في العالم الإسلامي(١٠).

ويدعو الدكتور رفيق يونس المصري إلى ضرورة مراجعة وتقويم أعمالنا في الفقه المالي والاقتصاد الإسلامي، كي نستفيد من هذه التجربة علميًا وعمليًا، ولكي تستفيد منها الأجيال القادمة أيضًا(١١).

ويرى الدكتور منذر قحف أن الجيل الحالي من المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي قد أُنهك واستهلك في أنشطة التمويل الإسلامي، وأن أفضل شيء يمكن أن يفعله هذا الجيل هو تمرير هذه الشعلة إلى الجيل التالي الذي ربما يكون بإمكانه أن يعزز المعرفة من الناحية النظرية، ويسد الفجوات التي تركها الجيل السابق(١٢).

ويشير الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد أن الأبحاث في مجال التنظير وفي بناء نماذج اقتصادية إسلامية تصلح للتطبيق فقط في إطار مثالي له قيمته العلمية، لكنه لن يفيد في مجتمعاتنا الإسلامية في واقعها المعاصر، إلا إذا قام البعض بأبحاث تكميلية تبين كيفية التحول من الأوضاع الحالية إلى الأوضاع المثالية التي تصورها هذه النماذج على مدى الزمن. ويضيف الدكتور يسري إن

---

(١٠) **محمد أنس مصطفى الزرقا**، بعض مشكلات البحث في نظرية الاقتصاد الإسلامي وحلول مقترحة، ضمن أعمال ندوة "مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي"، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، عمان، ١٥ شعبان ١٤٠٦هـ، ص ص: ٧٣-٧٤.

(١١) **رفيق يونس المصري**، ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون؟ محاولة تقويم تجربة الاقتصاد الإسلامي من خلال منظّريها، الموقع الإلكتروني للدكتور رفيق على الانترنت: http://drmasri.atwebpages.com

(12) **Monzer Kahf**, (2004) *Islamic economics, what went wrong?*, in Islamic Economics: Current State of Knowledge and Development of the Discipline, Edited by **Khaled Hussein**, Jeddah, IRTI, p. 53.

ثمة مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق رجال الاقتصاد الإسلامي حتى يضعوا نماذج اقتصادية واقعية على أسس إسلامية متينة، وتصورات واضحة عن السياسات والآليات والظروف اللازمة لتطبيقها(١٣). والقائمة تطول في حصر دعوات التقويم والمراجعة لمسيرة الاقتصاد الإسلامي(١٤).

واستشعارًا من معهد الاقتصاد الإسلامي لأهمية التقييم والمراجعة للاقتصاد الإسلامي، فقد بادر الدكتور فضل عبدالكريم البشير، والدكتور عبدالرزاق سعيد بلعباس الباحثان في المعهد إلى طرح هذه الدعوة للحوار بهدف تشخيص هذه الأزمة المعرفية المفترضة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة التشخيصية لمعرفة ما إذا كانت هنالك أزمة معرفية في الاقتصاد الاسلامي أم لا ؟ تاركين الحلول والمعالجات لهذه الأزمة إن وجدت إلى مرحلة لاحقة.

والدعوة موجهة للسادة الباحثين وطلاب الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي والمهتمين به للمشاركة في هذا الحوار بما يرونه مناسبًا، سواء بإضافة أسئلة جديدة، أو حذف أوتعديل هذه الاسئلة المطروحة بما يساعد **في تشخيص هذه الأزمة المعرفية المفترضة.**

وبهذا الخصوص يتبادر إلى الأذهان الأسئلة التالية:

هل هناك أزمة معرفية(١٥) في الاقتصاد الإسلامي؟

---

(١٣) **عبدالرحمن يسري أحمد،** (١٤٢٢هـ) تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي (١٣٩٦-١٤٢٢هـ)، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ص٥٧.

(١٤) **أسد الزمان،** أزمة الاقتصاد الإسلامي: التشخيص والعلاج (بالإنجليزية)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م**٢٥**، ع١، ص ص: ١٤٧-١٦٩ مع التعليقات التي أبداها بعض الباحثين.

(١٥) تجدر الإشارة إلى أن مهمة الاقتصادي في المقام الأول هي تحسين وتطوير المعرفة عن السلوك والعلاقات الاقتصادية في المجتمع الذي يعيش فيه على المستوى المنهجي والنظري والتطبيقي.

أم هناك مبالغة في وصف الحالة الراهنة لهذا العلم، إذ لا يعدو الأمر إلا أن يكون حالة عرضية في تطور العلوم؟

أم أن الاقتصاد الإسلامي وصل إلى نهاية مرحلة تاريخية ودخل مرحلة جديدة تستدعي مراجعة جادة؟

إذا افترضنا أن هناك أزمة معرفية، فأين تكمن:

- هل تكمن في الجانب العلمي؟
- أم في الجانب العملي؟
- أم في الجانبين معًا؟

أولا: الجانب العلمي

إذا كانت الأزمة تنحصر في الجانب العلمي، فماهي أسبابها؟ وما هي مظاهرها؟ وما موضعها؟

١) أسباب الأزمة المعرفية

هل يمكن عزو أهم مصادر هذه الأزمة المعرفية إلى النقاط التالية:

- غياب الرؤية الاستراتيجية في ترتيب أولويات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بناء على الموارد المتاحة؟

- الافتقار إلى طرق وأساليب منظمة تجعل من البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي عملية تراكمية؟

- حصر الاقتصاد الإسلامي في الثنائية – "فقه / اقتصاد" – التي تحد من آفاق البحث في الاقتصاد الإسلامي؟

- انعدام الرؤية الشمولية في الطرح والمعالجات؟

- غياب النقد الهادف والرصين في الاقتصاد الاسلامي الذي يؤدي إلى الجمود والرتابة؟

- إهمال الوقائع الاقتصادية وعدم الاستفادة منها في التنظير لتكيف المجتمعات الإسلامية مع المستجدات الاقتصادية؟

- القصور في فهم نصوص الكتاب والسنة وكتب الفقه الإسلامي التي ترتبط بمسائل اقتصادية؟

- التبعية الفكرية للمدارس الغربية في التنظير للاقتصاد الإسلامي؟

- القصور في استيعاب وتتبع مستجدات البحث في الاقتصاد التقليدي ومدارسه المتعددة؟

٢) مظاهر الأزمة المعرفية

هل يمكن عزو أهم مظاهر هذه الأزمة المعرفية إلى النقاط التالية:

- عدم الأصالة في الكتابات التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بسبب نقص التأهيل العلمي لمن يجمع بين الفقه والاقتصاد؟

- أن البيئة البحثية في الاقتصاد الإسلامي غير مهيأة بالقدر الكافي لإنتاج أبحاث مميزة؟

- هناك تركيز على التمويل والمصرفية الإسلامية وإهمال التطبيقات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، كمؤسسات الزكاة والأوقاف والعمل الخيري.

- ضعف التنسيق بين الفقهاء والاقتصاديين في تناول قضايا الاقتصاد الإسلامي.

- تتبع "الأقوال الشاذة" والحيل في العمل المصرفي الإسلامي، ومحاولة تطويره بإعادة تغليف أدوات التمويل الإسلامي بأغلفة التمويل التقليدية.

- عدم تقديم الاقتصاد الإسلامي حلولا للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول الإسلامية، كالفقر والبطالة وسوء توزيع الدخول.

- غياب نظرية اقتصادية إسلامية تؤطر للسلوك الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي.

• حصر الكتابة في موضوعات محددة، كالأخلاقيات والقيم والربا، وإهمال جوانب أخرى لا تقل أهمية عن هذه الموضوعات.

٣) موضع الأزمة

أ) السياق التاريخي

• هل كانت الانطلاقة في الاقتصاد الإسلامي بدافع علمي يهدف إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الجوانب الاقتصادية لتحسين الأوضاع المعيشية؟

• أم كانت بدافع أيديولوجي يهدف إلى إبراز هوية النظام الاقتصادي الإسلامي في سياق حركات التحرر الوطني بين معسكري الشرق والغرب وتمدد الشيوعية والرأسمالية؟

ب) التسمية

• هل تعتبر تسمية "الاقتصاد الإسلامي" – التي ظهرت في عام ١٩٣٦م – تسمية مناسبة؟

• وهل تعتبر هذه التسمية حيادية؟ أم أنها تحصر التفكير في إطار معرفي معين يصعب الانفكاك عنه؟

• هل شكلت تسمية الاقتصاد الإسلامي حساسية لكثير من الاقتصاديين المتميزين الذين كان بإمكانهم المساهمة في إثراء هذا العلم؟

• لماذا لم يستخدم الباحثون في الاقتصاد الإسلامي مصطلحات غير الاقتصاد الاسلامي، كالتي وردت في بعض كتب التراث الإسلامي، مثل: علم المعاش، أو علم العمران ؟

• لماذا اقتصر بعض رواد الإصلاح الإسلامي المعاصر على استخدام مصطلح الاقتصاد في إشارة للبعد الاقتصادي في الإسلام، ولم يتحدثوا عن الاقتصاد الإسلامي؟

ج) ماهية الاقتصاد الإسلامي وهويته

- هل هناك تعريف جامع مانع لمصطلح الاقتصاد الإسلامي يحظى بقبول جلّ الباحثين في الاقتصاد الإسلامي؟ أم أن هذا المصطلح بطبيعته متعدد المعاني (polysemic)؟

- هل ينبغي تعريف الاقتصاد الإسلامي بناءً على ما يجب أن يكون؟ أم بناء على ما هو مطبق فعليا في المجتمعات الإسلامية؟

- هل هناك أشكال متنوعة للاقتصاد الإسلامي مثل ما هنالك مجتمعات إسلامية متنوعة؟ وهل يستلزم ذلك أن لا يكون الاقتصاد الإسلامي نسيجًا متجانسًا، كمثل الرأسمالية التي تشتمل على نماذج تطبيقية مختلفة؟

- هل الاقتصاد الإسلامي فرع من العلوم الاجتماعية؟ أم أنه فرع من الفقه الإسلامي؟ أم هو علم قائم بذاته ومستقل عن غيره من العلوم؟

د) المنهجية في الاقتصاد الإسلامي

- هل للاقتصاد الإسلامي منهجية مستقلة؟ أم أنه يشترك مع مدارس اقتصادية أخرى- كالمدرسة التاريخية، والمدرسة المؤسسية مثلا- في وصف الوقائع الاقتصادية؟ وهل يخالف هذه المدارس في طرق معالجة المشكلات الاقتصادية أم يتفق معها؟ مع الأخذ في الاعتبار اختلاف خصائص كل مجتمع عن الآخر؟

- إذا كان للاقتصاد الإسلامي منهجية مستقلة، لماذا لم تظهر معالمها بشكل واضح يُبدِّد اختلاف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حولها؟

- أما إذا كان الاقتصاد الإسلامي يشترك في منهجيته مع مدارس اقتصادية أخرى، فأين يكمن الخلل: هل في وصف الواقع الاقتصادي؟ أم في وضع الحلول لمشكلاته؟ أم في الاثنين معًا؟

- إذا افترضنا أن الخلل يكمن في وصف الواقع الاقتصادي:

– هل تتمثل المشكلة في عدم واقعية التصور النظري للأنشطة الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية المرتبطة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك للسلع والخدمات؟

– أم أنها تتمثل في استخدام أدوات تحليلية لا تُجسِّد النشاط الاقتصادي بكل تنوعه وتعقيداته؟

– أما إذا افترضنا أن الخلل يكمن في وضع حلول للمشكلات الاقتصادية:

– هل تتمثل المشكلة في عدم التزام المجتمعات الإسلامية بالشريعة الإسلامية كما يجب؟

– أم أن الأوضاع الراهنة للعالم الإسلامي لا تسمح لهذه المجتمعات بالالتزام بالقيم الإسلامية على كافة المستويات؟

هـ) الطرق التحليلية المستخدمة (multiplicity of approaches)

- هل تكمن المشكلة في طبيعة الطرق التحليلية التي تتناول الاقتصاد الإسلامي؟

- وهل يمكن الاقتصار عند التحليل في الاقتصاد الإسلامي على طريقة واحدة (فقهية أو اقتصادية)؟

- أم على طريقتين (فقهية واقتصادية)؟

- أم هناك طرقًا أخرى للتحليل تتطلب أبعادًا أخرى كعلم الاجتماع والقانون والسياسة (systemic approach)؟

و) الأدوات التحليلية في الاقتصاد الإسلامي[١٦]

• هل يستخدم الباحثون في الاقتصاد الإسلامي الأدوات التحليلية نفسها المستخدمة في أدبيات الاقتصاد التقليدي، خاصة أدوات النموذجين النيوكلاسيكي والكينزي؟ أم أن للاقتصاد الإسلامي أدوات تحليلية خاصة به؟

• أم أن له أدوات تحليلية مشتركة مع الاقتصاد التقليدي، كما له أدوات أخرى ينفرد بها مثل: الصبر والجزاء في اليوم الآخر؟

• هل يمكن لأدوات التحليل الكميّ الاقتصادي أن تكون حيادية، أم أنها تحمل قيمًا معينة تؤثر على سلوك الفاعلين الاقتصاديين؟

ز) التنظير في الاقتصاد الإسلامي

ماهو الدافع الأساسي الذي ولّد الشعور بضرورة التنظير في الاقتصاد الإسلامي؟ وهل كان هذا الدافع علميًا لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الجوانب الاقتصادية؟ أم أيديولوجيًا لإبراز هوية النظام الاقتصادي في الإسلام في سياق حركات التحرر الوطني بين معسكري الشرق والغرب وتمدد المذهبين الشيوعي والرأسمالي؟

• هل هناك نظرية في الاقتصاد الإسلامي حظيت باتفاق جل الباحثين في هذا الحقل ؟ أم ليس للاقتصاد الإسلامي نظرية حتى الآن؟

• إذا كانت هناك نظرية في الاقتصاد الإسلامي، فعلى أي مستوى تتمثل: هل هي على المستوى الجزئي (أفراد ومؤسسات – مصارف وشركات تأمين

---

(١٦) يجدر التفريق هنا بين الطرق التحليلية والأدوات التحليلية. فالطريقة التحليلية تعني تناول الظاهرة الاقتصادية من منظور معين قد يكون اقتصاديًا بحتًا (النيوكلاسيكي، الكينزي) أو يتعدى ذلك (تاريخي، قانوني، اجتماعي). أما الأدوات التحليلية فهي المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في وصف وتحليل وتفسير الظاهرة الاقتصادية مثل الندرة والرشد، وتعظيم الربح.

إسلامية)، أم على المستوى البيني (قطاعات مختلفة كقطاع الزكاة وقطاع الأوقاف)، أم على المستوى الكلي (الاقتصاد القومي)؟

- إذا افترضنا أن هناك نظرية في الاقتصاد الإسلامي، فما هو وجه الشبه والاختلاف بينها وبين النظريات التقليدية؟

- إذا لم تكن هناك نظرية في الاقتصاد الإسلامي حتى الآن، فما هي أسباب ذلك؟

- أليس السلوك الاقتصادي هو سلوك فطري يتبع سنن خلقها الله في جميع البشر مثل الرشد وتعظيم المنفعة؟

- أم أن التنظير للأنشطة الاقتصادية يختلف باختلاف الزمان (السياق التاريخي) والمكان (السياق الجغرافي) والسكان (السياق الاجتماعي)؟

- أم باختلاف الطرق التي يتم من خلالها النظر إلى الواقع الاقتصادي؟ هل يُقتصر على طريقة اقتصادية بحتة؟ أم على طريقة فقهية بحتة؟ أم يُجمع بين الطريقتين؟ أم يتم تجاوز ذلك عبر طريقة متعددة التخصصات (systemic approach) تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإيمانية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتاريخية والجغرافية؟

ح) معايير التحقق من صحة النظرية

كيف يمكن التحقق من صحة النظريات التي تم وضعها في الاقتصاد الإسلامي من قبل الباحثين:

- هل من حيث تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الأساسية التي تم فحصها؟ أم بقابليتها للتطبيق وتلبيتها لحاجات الناس؟

• أم يجب الجمع بين المستويين بحيث لا يكفي الاعتماد فقط على تحسين أوضاع المعيشة في فترة محددة للحكم على صحة نظرية معينة، بل يجب أن يكون تحليل العلاقات السببية القاعدة الأساسية للتحقق من صحة النظريات.

ط) هدف الاقتصاد الإسلامي

• هل ينحصر هدف الاقتصاد الإسلامي – كما هو حاصل في الاقتصاد السياسي – في دراسة الاختيارات الاقتصادية على مستوى الانتاج والاستهلاك والتوزيع بناء على الموارد المتاحة؟

• أم يجاري النظام الرأسمالي على هذه الاختيارات؟ أم يهدف إلى أبعد من ذلك؟

ثانيا: الجانب العملي

ويشمل التطبيقات العملية في الاقتصاد الإسلامي، ويضطلع بهذا الدور مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية، إضافة إلى مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري، وهذه المؤسسات ليست الوحيدة التي تعكس تطبيقات الاقتصاد الاسلامي، إلا أنها الأكثر انتشارا وشهرة، فهناك تجارب فردية لمشاريع إنتاجية وجمعيات تعاونية خيرية، إلا أنها لا تزال مجهولة ولم يسلط عليها الضوء.

الوساطة المالية الإسلامية

• هل يعتبر النموذج النظري الذي وضعه الرواد للعمل المصرفي الإسلامي واقعيًا أم مثاليًا؟

• هل هناك نموذج نظري واحد للعمل المصرفي الإسلامي؟ أم هناك نماذج متعددة تختلف باختلاف بيئة العمل بحيث توجد مثلا مصرفية على الطريقة الماليزية وأخرى على الطريقة الخليجية؟

• هل المصارف الإسلامية معنية بالمسؤولية الاجتماعية؟ أم أن دورها ينحصر في تعظيم عوائد مالية لملاكها والمساهمين فيها؟

- إذا سلمنا جدلا أنها معنية بالمسؤولية الاجتماعية، هل يعني ذلك إعطاءها الأولوية للمجتمعات الإسلامية؟

- هناك مقولة شائعة مؤداها انحراف المصارف الإسلامية عن النموذج القائم على المشاركة ومجاراتها للمصارف التقليدية؛ هل يمكن التسليم بهذه المقولة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي مظاهر هذا الانحراف؟

- هناك رأي آخر مفاده أن النموذج القائم على المشاركة ليس النموذج الأوحد، وأن المصرفية الإسلامية تسير في الاتجاه الصحيح وكل ما هنالك اجتهادات يختلف الناس حولها، فما مدى صحة هذا الطرح؟

- هل هناك اشكالات في تطبيق العمل المصرفي الإسلامي بنماذجه المختلفة؟ كنموذج النظام المصرفي الاسلامي الكامل، أو التطبيق الجزئي عبر الفروع المصرفية المستقلة، أو النوافذ الإسلامية بجانب المصرف التقليدي؟

- هل شكلت البيئة القانونية والإشرافية عائقًا للعمل المصرفي الإسلامي دفعته إلى مجاراة المنتجات المالية التقليدية؟

- هل بمقدور المصارف الإسلامية في ظل الظروف الراهنة الانفكاك عن الممارسات الربوية، حيث إن الفائدة هي روح البنوك مثل ما أن المقامرة هي روح الأسواق المالية؟

- هل يمكن لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية غير الربحية أن تساهم في بلورة نظام الوساطة المالية الإسلامية؟ وهل العلاقة بين مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية الربحية وغير الربحية هي علاقة تنافسية أم تكاملية، أم هي تارة تكون تنافسية وتارة أخرى تكون تكاملية؟

- هل يمكن لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية أن تتعاون مع مؤسسات الوساطة المالية التقليدية في تمويل المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ولا تتعارض في مضمونها وعملها ووسائلها مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري

- هل عني البحث العلمي في مجال الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري بالقدر الكافي؟ أم هناك تقصير في هذا الجانب؟

- هل هناك معالجات بحثية جديدة لقضايا الزكاة والأوقاف والعمل الخيري؟ أم أن ما تمّ إنجازه حتى الآن أو جزء منه يميل إلى تكرار ما كتب سابقًا؟

- هل استطاعت مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري أن تساهم في الحد من الفقر والتخلف في العالم الاسلامي؟

- ماهي الاشكالات التي تعيق عمل مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري في المجتمعات الاسلامية؟

- هل حظيت مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري بالدعم الكافي من حكومات الدول الإسلامية أم أن هناك قصورًا في هذا الجانب؟

- هل يمكن الاستفادة من أدوات الحوكمة لتعزيز شفافية وإدارة مؤسسات الزكاة والوقف والقطاع الخيري؟